مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الآثار التوزيعية لتغيير سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2020)
اسم الكاتب: ماردين محسوم فرج، كيانة محمد جزا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3795
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Distributional Effects of Change the Exchange Ratein Iraq Economic During the Period (1990-2020)

Mardin. M. Faraj [1], Gyana .M. Jazza [2]

[1&2] Economic Department, College of Adminstration and Economic

Corresponding author: Mardin Mahsum Faraj, Economic Department, College of Adminstration and Economic,
mardin.faraj@univsul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175539

Article History: *Received*: 13 /1 /2022; *Revised*: 30 /1 /2022; *Accepted* 23 / 2 /2022; *Published*: 1/9/2022.

Abstract

The exchange rate is one of the economic foreign currencies used in economic policies. Since exchange rate fluctuations affect most monetary, financial, and real variables, The purpose of this study is to examine the distributional impacts of the Iraqi dinar exchange rate over time (1990-2020).To achieve this goal, the research relied on the descriptive and analytical approach that depends on time series data, and the use of a system of simultaneous equations using the two-stage least squares model (2SLS). To show the mutual effects of the Iraqi dinar exchange rate, GDP, investment spending, and consumer spending, Finally, the study came to several conclusions, including that there is a positive relationship between the exchange rate of the Iraqi dinar and GDP, that is, economic growth, Furthermore, there is a negative relationship between the Iraqi dinar exchange rate and consumer spending (poverty ratio) and investment spending. These findings are consistent with the reality of the Iraqi economy, which is reliant on oil exports (in dollars) to fund various imports (in dollars). According to the study, one of the most important means of achieving stability in the exchange rate exchange and strengthening the relationship between the exchange rate and economic variables is economic diversification policy.

Key words:
exchange rate of the Iraqi dinar, gross domestic produc,Consumer spending, investment spending, Iraq.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 135
Sep. 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation:Faraj, Mardin. M., Abdalla, Gyana .M. J.,(2022). "The Distributional Effects of change the Exchange Ratein Iraq Economic During the period (1990-2020)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*135*), 260 -287, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

الآثار التوزيعية لتغيير سعر الصرف في الاقتصاد للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ماردين محسوم فرج [١]؛ كيانة محمد جزا [٢]

[١&٢]كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة السليمانية–قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: ماردين محسوم فرج، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة السليمانية–قسم الاقتصاد

mardin.faraj@univsul.edu.iq
DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175539

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٢/١/١٣؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٢/١/٣٠؛ *القبول*:٢٠٢٢/٢/٢٣؛ *النشر*: ٢٠٢٢/٩/١.

المستخلص

يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي تستخدم في السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث إن تغيرات أسعار الصرف تؤثر في اغلبية المتغيرات النقدية، المالية والحقيقية. تهدف هذه الدراسة الى تحليل الاثار التوزيعية لتغيير سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، واستخدام منظومة المعادلات الآنية باستخدام نموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، لبيان الاثار المتبادلة بين سعر الصرف للدينار العراقي، والناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي؛ واخيراً توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، منها: ان هناك علاقة إيجابية بين سعر الصرف للدينار العراقي والناتج المحلي الإجمالي أي سعر الصرف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهناك علاقة سلبية بين سعر الصرف للدينار العراقي والانفاق الاستهلاكي(نسبة الفقر) والانفاق الاستثماري، أي: ان التغيير في سعر الصرف للدينار العراقي يعني زيادة نسبة الفقراء هذه نتائج تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد اقتصاده على الصادرات النفطية (بالدولار)، وتمويل الاستيرادات المتنوعة (بالدولار). واقترحت الدراسة إن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق استقرار فعلي في أسعار الصرف وتقوية العلاقة بين سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية الكلية .

الكلمات الرئيسة

سعر الصرف للدينار العراقي، الناتج المحلي الاجمالي، الإنفاق، الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، العراق

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٥))، ايلول٢٠٢٢

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: فرج، ماردين محسوم، جزا، كيانه، محمد (٢٠٢٢). "الآثار التوزيعية لتغيير سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٥)، ٢٦٠-٢٨٧،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

ان أدوات السياسة الاقتصادية عديدة منها يعد ما من السياسة المالية، ومنها ما يعد من السياسة النقدية، منها ما يكون بينهما؛ يعد سعر الصرف من الأدوات البينية التي تستخدم في كلتا السياستين لأغراض متعددة منها يستخدم لتحقيق التوازن وإعادة التوازن في الاختلال، وتأتي أهمية سعر الصرف من خلال تأثيره بشكل مباشر أو غير مباشر في العديد من المتغيرات الاقتصادية.

شهد الاقتصاد العراقي في العقد الأخير من القرن العشرين توسعًا في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي أفضى تلقائيًا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل هائل، وتراجعت قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، واستمر انخفاض قيمة العملة الوطنية في العراق خلال مدة التسعينيات من القرن العشرين.

بعد سنة (٢٠٠٣)، لا سيّما بعد إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار السلع الاستهلاكية والإنتاجية، أفضىهذا في النهاية إلى شيوع حالة الفقر، وترهل القطاع العام وتحييد دور القطاع الخاص وزيادة الأعباء المالية على ميزانية الدولة. وعلى الرغم ان البنك المركزي ساهم في ارتفاع قيمة الدينار العراقي عن طريق عمليات السوق المفتوحة، إلا أن تأثير سعر الصرف للدينار العراقي على المتغيرات الاقتصادية الكلية لم يحقق الأهداف المرجحة بسبب ريعية الاقتصاد العراقي وعدم مرونة جهازه الإنتاجي وتوسع الانفاق التشغيلي على حساب الاستثمارية .

مشكلة البحث:

هناك عديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبرز علاقة سعر صرف العملة والمتغيرات الاقتصادية الكلية، و تغير سعر صرف العملة ليس له الأثر الإيجابي في كل الحالات ولكل الدول، فاذا كانت هناك دول حسم في اثر إيجابي لتغير سعر الصرف في المتغيرات الاقتصاد الكلي. إلا أن الدول النامية بشكل عام والدول النفطية بشكل خاص لم تستطع ان تؤكد اثر تغير سعر الصرف العملة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية لهذه الدول، لذا تمكن مشكلة البحث في دراسة اثار التوزيعية لتغير سعر الصرف في العراق على الناتج المحلي الإجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والانفاق الاستثماري خلال فترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

أهمية البحث

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها تغيير سعر الصرف للدينار العراقي وبيان اثاره التوزيعية في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، وذلك من خلال تحديد أثر تغير سعر الصرف في مجموعة المتغيرات الكلية .

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الآثار التوزيعية لتغير سعر الصرف في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وذلك من خلال تحليل و قياس الآثار المتبادلة بين سعر الصرف للدينار العراقي و مجموعة من المتغيرات الكلية في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تغير سعر الصرف للدينار العراقي يولد اثاراً متبادلة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠)،وهذه الاثار المتبادلة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية كالآتي:

- هناك علاقة طردية بين تغير سعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق.
- هناك علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف والانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في العراق.
- هناك علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف والانفاق الاستثماري الحكومي في العراق.

أسلوب البحث (منهج البحث):

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج-الكمي التحليلي؛ لتحليل دورسعر الصرف واثاره التوزيعية في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠) مستنداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق النقد العربي والبنك المركزي العراقي

نطاق البحث: مكانياً: العراق وزمانياً: سلسلة الزمنية يغطي الدراسى المدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٢٠).

إطار وهيكلية البحث:

سيتم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين، المبحث الأول لمحة عامة حول سعر الصرف وسياساته وأثره في المتغيرات الكلية، أما المبحث الثاني فيخص قياس اثار توزيعية لتغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والانفاق الاستثمار النهائي للقطاع الحكومي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠). وفي الختام مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي توصل البحث إليها.

الدراسات السابقة:

لقد أكد الاقتصاديون – مع اختلاف توجهاتهم- على أهمية سعر الصرف وتأثيره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر في اغلبية المتغيرات النقدية، المالية والحقيقية، إلا أن اثرتغيرات أسعار الصرف في المتغيرات الاقتصادية الكلية غير حاسم في كل الحالات ولكل الدول، فإذا كانت سعر الصرف في الدول المتقدمة اثر إيجابيا على المتغيرات الكلية، (Coope,1971) (Bakhshi & Mehrzad,2016) (Krugman,1986)، (Razmi,et.al,2012) فإن هذا يختلف في الدول النامية نظرا لتطبيق البرامج التصحيح الهيكلي واستعمال سياسات السعر الصرف كأداة لتثبيت في هذه الدول،لذا تتباين آثار التوزيعية لتغير أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر توزيع الانفاق والإنتاج وألاسعار (Dornbusch,1976)(Taylor,2001) (Guzman et.al,2018) .

يركز البحث الحالي على الاثار التوزيعية لتغير أسعار الصرف في العراق ؛ لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث، ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة التجريبية لـ(Razmi, et al,2012) التي ركزت على العلاقة بين النمو الاقتصادي و سعر الصرف في (١٥٣) دولة خلال المدة(١٩٦٠-٢٠٠٤) تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين من الدول (المتقدمة

والنامية). توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية ومعنوية بين تخفيض سعر الصرف و النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة القنوات، أي ان تخفيض أسعار الصرف يؤثر في مجموعة المتغيرات التي حددت كمحددات النمو الاقتصادي متمثلة بـ(ميزان المدفوعات، تراكم رأس المال وقوة العمل) وتؤثر هذه المتغيرات نمو الاستثمار و النمو الاقتصادي في الدراسة.

- وفي الاتجاه نفسه قامت دراسة (Cravino,& Levchenko,2017) باستخدام الانحدار المتعدد لمعرفة أثر تخفيض القيمة(peso) في المكسيك على التكلفه المعيشيه من خلال الأسعار والانفاق الاسرة خلال سنه(١٩٩٤)، وتوصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة المكسيكية تؤثر على قطاعي الاعمال والاسرة بشكل المتفاوت، إلا أن هذا الأثر يكون كبيرا بالنسبة للاسرة ذات الدخل المحدود والدخل المنخفض،حيث ارتفعت التكلفة المعيشية للاسر ذات الدخل المنخفض من(١,٤٨ الى ١,٦٢)، كذلك يؤثر تخفيض قيمة العملة على جودة السلع والخدمات المنتجة محليا ويؤثر هذا الأخير في سلة المستهلك والانفاق الاسر، وهذا يؤثر فى التكاليف المعيشية والتكاليف الإنتاج.
- بحثت دراسة(Boug, et al,2013) في تحديد الاثار التوزيعية لتعويم سعر الصرف للعملة النرويجية خلال المدة(١٩٧٠-٢٠١٠) بالاعتماد على البيانات الموسيمة وتطبيق النموذج (Vector Error Correction Model)، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف اثر فى المستوى العام للأسعار، وساهم في ارتفاع الأسعار في الاجل القصير، واثر تعويم العملة المحلية في القطاع الحقيقي ومعدل البطالة ومساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، إلا أن اثر تعويم العملة كان اكبر في القطاع النقدي مقارنة بالقطاع الحقيقي.
- دراسة (Omojimite & Oriavwote,2012) ركزت على العلاقة بين تغير سعر الصرف الحقيقي والفقر في نيجيريا خلال المدة(١٩٨٠-٢٠١٠)، بالاعتماد على تحليل التكامل والنموذج (Vector Error Correction Model)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تغير سعر الصرف ومعدل في نيجيريا.
- هدفت دراسة (Hoang,2016)إلى بيان اثر تغير سعر الصرف فى الميزان التجارى فى فيتنام بأستخدام البيانات الشهرية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) وذلك باستخدام نماذج (VECM)(SVAR)، وتوصلت الدراسة إلى اثر سعر الصرف في الاجل القصير محدود على التدفقات التجارية والميزان التجاري، إلا أنأثر تغير سعر الصرف في الاجل الطويل يكون كبيرا على الميزان التجاري، حيث يساهم في زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.
- هدفت دراسة (Kandil & Mirzaie, 2005) إلى تحليل اثر تغيرات أسعار الصرف في الناتج الحقيقي ومستوى العام للأسعار في (٢٣) دولة النامية خلال المدة(١٩٧١-٢٠٠٠) بأستخدام(الناتج المحلي الإجمالي،المستوى العام للأسعار، الانفاق الحكومي ،الطلب على النقود، الميزان التجاري)،وتوصلت الدراسة إلى التغيرات في أسعار الصرف تؤثر سلباً في كل من(صافي الصادرات،الطلب على النقود،مستوى العام

للأسعار)، إلا أن اثر تغيرات أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة الى اخرى، وكذلك بالنسبة الى الانفاق الحكومي.

أما بالنسبة للدراسات العربية فهناك عدد من الدرسات التي الاثار التوزيعية لتغير سعر الصرف ، من أبرز هذه الدراسات:

- دراسة(Al Agouza,2023) هدفت الى تحليل وقياس الاثار الوزيعية لتحرير سعر الصرف على الاقتصاد المصري خلال المدة(١٩٨٠-٢٠١٨)، وذلك من خلال استخدام نموذج (VEC ,VAR)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري تأثر سلبًا من انتهاج سياسة تحرير سعر الصرف، فضلاً عن الآثار الاجتماعية السلبية التي تولدت في إطار تطبيق تلك السياسة والتي انعكست في ارتفاع مستوى الفقر .وهو ما كان يتعين على مصر قبل انتهاجها لهذه السياسة تهيئة الاقتصاد المصري لها ودعم الطبقات الاجتماعية لمحدودي ومتوسطي الدخل.
- وفي الاتجاه نفسه هدفت دراسة (Al-Barbari,2021) الى تقييم إنعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنيه المصرى على نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٩)، باستخدام التحليل القياسى، وتوصلت الدراسة الى ان انخفاض سعر صرف الجنية المصرى أدى الى أرتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات ال والمنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية، فزاد من حجم الفقراء فى مصر ليكون إلى نحو ٦٢% من سكان مصر تحت خط الفقر.
- هدفت الدراسة (Ibn AlBahr, ,Sanosy,2019)تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم في الجزائر خلال المدة(١٩٨٥-٢٠١٧) باستخدام نموذج (Vector Error Correction Model)، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين تغير سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال المدة(١٩٨٥-٢٠١٧).
- قامت الدراسة (Mokadem,2020)بتحليل تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على عوائد الأسهم في الشركات الراسمالية في السوق المالي السعودي، استخدام البيانات الشهرية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩، و باستخدام اختبار التكامل المشترك نموذج (ARDL)، وتؤكد نتائج الدراسة أن تغيرات سعر صرف الدولار والروبية الهندية لها تأثير في معدلات العوائد في المدى القصير بينما لا يوجد أي تأثير لهذه المتغيرات في معدلات العوائد في المدى الطويل.

اما بالنسبة للدراسات العراقية، فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف للدينار العراقي والمتغيرات الاقتصادية منها؛ منها دراسة (Abass,2008)، و(Al-shukari,2013) ، (AL-zurfi,2018) ، وهنا نركز على الدراسات الاتية:

- قامت الدراسة(Wali & Kadhim,2020) توضيح الآثار التي يمكن ان تتركها تغيرات اسعار الصرف الاجنبي في الموازنة العامة في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠١٨) بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، توصلت الدراسة الى ان اسعار الصرف تؤثر في الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة

المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيرات الاسعار المحلية، كما ان هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة.

- قامت دراسة (AL ani, AbdulRahman, 2019) بتحليل العلاقة بين الانفاق ونافذة العملة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) باستخدام التحليل القياسي، وتوصلت الدراسة الى ان الانفاق الحكومي يؤثر سلبا في قيمة الدينار العراقي نتيجة زيادة عرض النقد وزيادة التضخم الناجم عن زيادة الانفاق العام، بالتالي يتدخل البنك المركزي عبر نافذة العملة من اجل تعقيم المعروض النقدي من خلال امتصاص فائض السيولة النقدية (الدينار العراقي) من خلال ضخ المزيد من العملة الاجنبية .
- هدفت الدراسة(AL- zurfi,2018) إلى قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والضرائب الجمركية وسعر الصرف في العراق خلال المدة(١٩٨٨-٢٠١٧)،باستخدام المنهج التحليلي ونموذج (ARDL)وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة، كما ان الاختلالات التي يمكن ان تحدث سوف يتم تصحيح جزء منها في السنة نفسها واعادتها تجاه القيمة التوازنية الطويلة الاجل.

عمًا تم عرضه من الدراسات السابقة، تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها في الأبعاد الآتية:

- البعد التطبيقي: جرت اغلبية الدراسات السابقة في بيئة مختلفة عن العراق، ويعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية (النفطية)التي تعتمد على النفط في تمويل عملية التنمية وتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية.
- البعد الزمني: تخص الدراسة المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠) وقد تعثرت عملية التنمية خلال تلك المرحلة بسبب ما واجهته من عقبات متمثلة باحصار الاقتصادي(١٩٩١-١٩٩٦)،تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء(١٩٩٦-٢٠٠٢)، وتغيير النظام السياسي في العراق، والانفتاح الاقتصادي بعد(٢٠٠٣)، واستمرار الهجمات الإرهابية والتردد الأمني. اي ان المدة الدراسة تشمل تحولات وتغيرات في اغلبية المتغيرات الاقتصادية.
- المنهجية والمتغيرات الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية التحليل القياسي وتطبيق منظومة المعادلات الانية لبيان الاثار التوزيعية لسعر الصرف في المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة، وتحليل الاثار المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة بكل من (الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والانفاق الاستثمار للقطاع الحكومي) في السعر الصرف في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢٠)

المبحث الأول

الإطار النظري للاثار التوزيعية لتغير سعر الصرف

أولاً : مفهوم سعر الصرف وأنواعه

يعرف سعر الصرف بانه السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية .ويعبر عن هذا المصطلح بطريقة عكسية،

ويفيد حينها عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية(Al-Hosary,2020:90).

و يتم تحديد سعر الصرف بالنسبة للدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف المرنة من خلال تحديد اسعار صرف العملة في ضوء قوى العرض و الطلب، وعند تساوي العرض والطلب يتحدد سعر التوازن، لهذا فان سعر الصرف العملة يتأثر بالعوامل المؤثرة للطلب والعوامل المؤثرة للعرض، و يتمثل الطلب على عملة دولة ما بصفة رئيسية في الطلب على صادراتها او وارداتها من وجهة نظر الدول التي تطلب صادرات تلك الدولة من السلع و الخدمات، بالاضافة الى حركات رؤوس الاموال الداخلة الى الدولة او الخارجة منها، هذا بالاضافة إلى عامل المضاربة، اما العرض العملة لدولة ما فانه يعكس العوامل المحددة للطلب، علما بان الطلب على عملة دولة ما يعد طلباً مشتقاً، بمعنى ان طلب الرئيس يكون على صادرات الدولة، ومن ثم الطلب على عملتها لتسديد قيمة مدة الصادرات(Wali, & Kadhim,2020:117).

أي سعر الصرف هو الثمن النسبي اي ثمن عملة الدولة مقومة بعملات دول اخرى. وهو بهذا يعد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصادات الدولية، و هو يربط بين الاسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي و اسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلع و الخدمات مرتبطان من خلال سعر الصرف،و تتعدد أنواع سعر الصرف، ممثله في سعر الصرف الحقيقي والفعلي والاسمي، وكل منها له طريقة قياس تميزه عن الآخر (Juvenal,2011).

- سعر الصرف الحقيقي :يُعرف بأنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية المدفوعة مقابل شراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو بذلك يُعد مؤشرًا يمكن من خلاله قياس القدرة على المنافسة.
- سعر الصرف الفعلي: يُعبر عن متوسط التغير في سعر صرف العملة بالمقارنة بعمات أخرى خلال مدة زمنية معينة وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو بذلك يشير إلى مدى التحسن أو التطور في عملة البلد بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.
- سعر الصرف الاسمي: يُعد سعر الصرف الاسمي مقياس عملة إحدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة دولة أخرى، أي أنه يُعبر عن سعر العملة الجاري في سوق الصرف. ويتم تحديد هذا السعر وفقاً لقوى الطلب والعرض في سوق الصرف وذلك في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض، ويتم تقسيم سعر الصرف الرسمي إلى السعر الذي يتم التعامل به في التبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي، وهو يعد السعر المعمول به في أسواق الصرف الموازية.

ثانياً : الأهداف سعر الصرف ووظائفها:

يعد سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاد المالية الدولية و في الاقتصاد كله ،كما يعد عنصوراً مهما في الاستقرار الاقتصادي، وتختلف الأهداف أسعار الصرف من دولة الى اخر، الا أنه يمكن تحديد الأهداف الرئيسة لتغيير أسعارالصرف بشكل الآتي:
(AlSaadi & Abid,2011) (Rabhi,2021)

- مقاومة التضخم: يؤدي اتحسن سعر الصرف الى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد اثراً ايجابياً على انخفاض مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى التنافسية المؤسسات و تتضاعف ارباح المؤسسات، بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى المتوسط، و هكذا تحقق المؤسسات عوائد انتاجية و تتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ب- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد اكثر تنافسية الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية (الموجه الى التصدير)، و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ج- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات او بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد اولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله اكثر ربحية، و يعود الربح من هذا الوضع الى اصحاب رؤوس الاموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، و عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع القدرة الشرائية للاجور.

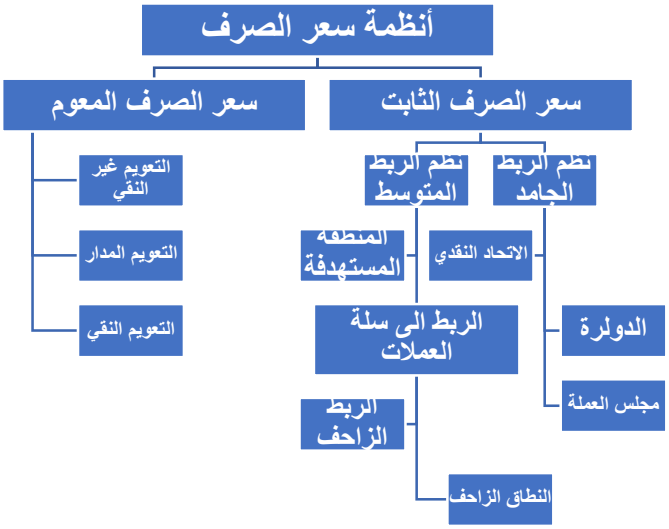
د- تنمية الصناعة المحلية:يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض اسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية، واعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات.

من خلال ألاهداف الرئيسة لسعر الصرف يمارس سعر الصرف عدة الوظائف منها(القياسية،التطورية والتوزيعية)، أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة تو زيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

ثانياً : أنظمة سعر الصرف

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذه، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار . إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1974 منع تحويل الدولار إلى الذهب، ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف قسمين أساسيين تضمنها في كيانهما أنواعاً أخرى من أنظمة سعر الصرف كما هو مبين في الشكل رقم (١)

الشكل (١): أنظمة سعر الصرف



الشكل من الاعداد الباحثين بالاعتماد على:

1.IMF,(2003), Exchange Arrangements and Foreign Exchange Markets:Developments and Issues, International Monetary Fundhttps://doi.org/10.5089/9781589061774.083

2. Fischer, S. (2001). Exchange rate regimes: is the bipolar view correct?. Journal of economic perspectives, 15(2), 3-24.

تبينت من خلال الشكل (١) في ضوء اتباع السياسة النقدية أنظمة سعر الصرف الثابت،و ذلك يعني ان سعر الصرف يحدد قيمته عند مستوى معين، أو يتم وضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف، ويتسم هذا النظام بأسعار الصرف مربوطة لعملة او سلة من العملات أو أي الاشكال الأخرى من الربط و يكون هذا الربط مباشراً أو غير مباشر(Genberg & Swoboda,2005)

ان النظام سعر الصرف المعوم يشمل (التعويم النقي،التعويم غير النقي والتعويم المدار)، وتجدر الإشارة هنا الى ان سعر الصرف المدار يتحدد من خلال البنك المركزي او الحكومة ، بينما يتحدد التعويم النقي وغير النقي من خلال الأسواق(Reinhart,2000)

المبحث الثاني

الإطار العملي لقياس الآثار التوزيعية لتغير سعر الصرف في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

أولاً: تحليل واقع المتغيرات المستخدمة في الدراسة

١. سعر الصرف للدينار العراقي شهد سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة الدراسة تغيرات كثيرة خلال (١٩٩٠-١٩٩٥) نتيجة للظروف الاقتصادية(المالية والنقدية) والظروف الاجتماعية التي مر بها الاقتصاد العراقي نتيجة لحصار الاقتصادي و فرض العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي، وتنفيذ برامع النفط مقابل

الغذاء بعد(١٩٩٥) ولغاية الغزو العراقي سنة(٢٠٠٢) . بعد سنة(٢٠٠٣) دخل العراق مرحلة جديد وشهد سعر الصرف للديدنار العراقي تحسناً ملموساً نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي[١] من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمداً على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم والاستقرار العام للأسعار، والنمو الاقتصادي، إذ سجل سعر صرف (١٤٥٣) في سنة (٢٠٠٤) ، وشهدت سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) استقراراً نسبياً، حيث تراوحت اسعار الدينار تجاه الدولار في مزاد البنك المركزي (١١٨٢-١٢٣٢) ، ولم يدم هذا الاستقرار طويلاً بسبب هجمات الإرهابية وتغيرات الأسعار النفط لاسيما بعد عام (٢٠١٤) و ليصل سعر الصرف الى(١١٨٥) في (٢٠٢٠).

٢. الناتج المحلي الإجمالي: شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثين الماضية تطورات ملموسة، وقد رافقت هذه التطورات تغييرات بين الزيادة والنقصان، وهذا يعد أمراً طبيعياً بفعل تأثره بالظروف التي مرت على العراق خلال تلك السنوات، وفي مقدمتها حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، والحصار الاقتصادي الدولي (١٩٩١-٢٠٠٣)، وسقوط النظام الذي أسس عام (١٩٦٨)(Faraj &Saeed,2021). ويبين الشكل (١) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية اتخذ مساراً تصاعدياً ليصل إلى (١٩٨,١٧٨)مليار دولار لعام (٢٠٢٠).

٣. الانفاق النهائي لقطاع العائلي (**HFCE**) : الإنفاق النهائي للقطاع العائلي (الأفراد) يشمل الانفاق الاسرة على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع) والخدمات، يرتبط هذا الانفاق بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، من اهمهما الدخل وسلوك الاستهلاك لهذا القطاع، وقد أثر الحصار الاقتصادي وتردد الوضع الأمني في الانفاق هذا القطاع، حيث أن الإنفاق النهائي لقطاع العائلي خلال (١٩٩٠-١٩٩٤) كان منخفضاً وازداد بنسبة قليلة نتيجة للابرام اتفاقية النفط مقابل الغذاء لتصل الى (٤٣,١٦٤) مليار دولار عام(١٩٩٨).

بعد عام(٢٠٠٣) ازداد الانفاق النهائي بشكل كبير نتيجة للانفتاح الاقتصادي في العراق وارتفاع نسبة الصادرات النفطية، واستمر بالارتفاع ليصل إلى (١٢٥,٦٢٤) مليار دولار عام(٢٠٢٠).

---

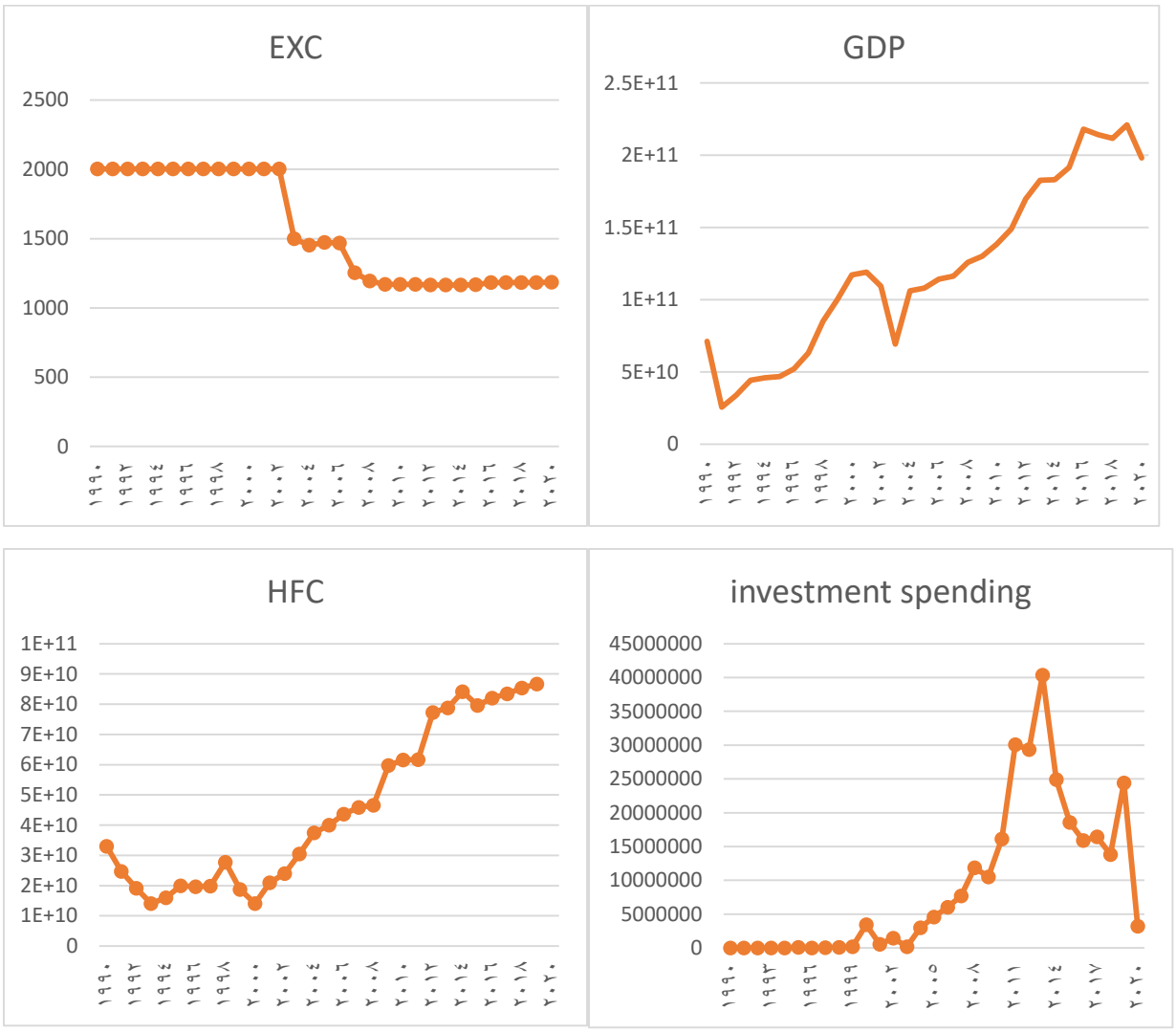
[١] شهدت السياسة النقدية تغييرًا نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانفتاح على اقتصاد السوق وذلك من خلال تشريع أو تعديل عدد من القوانين ومن أهم هذه التغييرات ما يتمثل في:

- قانون المصرف المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية منه منح المصرف استقلالاً تامًا عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية، كما بات المصرف بموجب المادة (٢٦) من القانون بمنأى عن ضغوط السلطة المالية لإقراض الخزينة بشكل مباشر بما يؤدي إلى توليد أي توسع في النقد الأساسي الناجم عن هذا القانون، فضلاً عن بقية المواد الأخرى في القانون الجديد والتي بموجبها عكست مدى الاستقلالية التي صار يتمتع بها المصرف المركزي العراقي (Centeral bank of Iraq report,2004)
- صدور قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للمصرف المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون أية قيود تحد من حركته فكان تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤.

يجدر الإشارة هنا و بالرجوع الى الدراسات السابقة وتم استخدام هذا المتغير كمؤشر للفقر للان نسبة الفقر لم تكن متوفرا خلال المدة الدراسة.

٤. نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي: ان الاضطرابات السياسية والأمنية والحصار الاقتصادي العراق خلال المدة التسعينيات من القرن العشرين أدت الى انكماش النفقات الاستثمارية وتوقفت اغلبية مشاريع الاشتمارية الممولة من الحكومة نتيجة لانخفاض حاد في الإيرادات النفطية،حيث توصلت بنسبة الانقاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي الى (٢,٣%) عام (١٩٩٥)، بعد ابرام اتفاقية النفط مقابل الغداء في نهاية (١٩٩٥) ودخولها حيز التنفيذ عام(١٩٩٧) ساهمت هذه الاتفاقية في ارتفاع التدريجي لنسبة الانفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى(١٩%) في عام (٢٠٠٢).

دخلت العراق المرحلة جديدة بعد عام (٢٠٠٣) مع الازمة الاقتصادية و السياسية و الأمنية تفوق الازمات السابقة التي عاشتها البلاد، حيث ان العمليات الإرهابية و التخريب ودمار اغلبية المشاريع الصناعية والبني التحتية، نتيجة لهذه الازمات و إعادة اعمار ما دمرت الحرب ارتفعت نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي لتصل الى (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي بالتذبذب نتيجة لانخفاض أسعار النفط في أسواق العالمية من جهة وزيادة الانفاق العسكري لتمويل الحرب ضد الإرهاب من جهة أخرى.



من الاعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Centeral Iraq Bank,(2020), Annual Statistical Bulletin(2004-2020), t Research & Statistics,Iraq, https://cbi.iq/news/view/492
- World Bank Group (Ed.), (2019), World Development Indicators(1990-2020), World Bank Publications, Washington, USA.https://data.worldbank.org/country/Iraq

بيانات بالدولار الامريكي

ثانياً:المنهجية والمواصفات النموذجية:

يهدف هذا المبحث إلى بيان وتحليل ألاثار التوزيعية لتغير سعر الصرف في العراق ، حيث تم استخدام البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، ويوضح الجدول (١) المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادر بياناتها.

الجدول (١): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، تمالحصول عليه من البنك المركزي العراقي والبنك الدولي.
الانفاق النهائي لقطاع العائلي (HFCE)	النفقات النهائية لاستهلاك القطاع العائلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) وتم استخدام هذا المؤشر كمؤشر للفقر
الانفاق الاستثمار الحكومي	الانفاق الاستثماري (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) تم الحصول علية من البنك الدولي
سعر الصرف للدينار العراقي	قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي و تم استخدام السعر الموازي للدينار العراقي

بالرجوع إلى الجانب النظري واعتمادًا على الدراسات السابقة لبيان الاثار التوزيعية لسعر الصرف في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، اعتمدت الدراسة على منظومة المعادلات الآنية. فالنظام الآني هو النظام الذي يكون فيه (المتغير التابع) ذا تأثير على الأقل في واحد من المتغيرات المستقلة، ويتم التمييز بين المتغيرات الداخلية (Endogenous variables) والمتغيرات الخارجية (Exogenous Variables). فالمتغيرات الخارجية تتحدد من خارج النموذج، وتعد معطاة بالنسبة للنموذج، ومن الملاحظ ان التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية يعتمد على نوع الدراسة هذا ما أكده(Gujarati,el at,2013) ، وتم تحديد متغيرات النموذج، حيث إن المتغيرات الداخلية المتمثلة بـ (سعر الصرف للدينار العراقي، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الاستثماري ، الانفاق الاستهلاكي النهائي)، والمتغيرات الخارجية عبارة عن مجموعة المتغيرات المتمثلة بـ (التضخم،البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر، عرض النقود، والمتغير الوهمي خاصة بالاسقرار الأمني والسياسي).

وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، حيث يعد المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي وشكل منظومة المعادلات كما ياتي:

GDP=F(EXC,FIE,HFCE) ..... المعادلة رقم(١)

EXC=F(GDP, FIE,HFCE) ..... المعادلة رقم(٢)

FIE =F(GDP,EXC,HFCE) ..... المعادلة رقم(٣)

HFCE=F(GDP,EXC,FIE) ..... المعادلة رقم(٤)

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمية مزدوجة لمنظومة معادلات النموذج وصيغته:

المعادلة رقم(١)..... $LGDP_t= a_0+a_1LEXT_t+a_2LHFCE_t+a_3LFIE_t+\varepsilon_t$

المعادلة رقم(٢)..... $EXC_t=\beta_0+\beta_1LGDP_t+\beta_3LHFCE_t+\beta_4 LFIE+\varepsilon_t$

المعادلة رقم(٣)..... $LHFCE_t=\lambda_0+\lambda_1LGDP_t+\lambda_2LEXT_t+\lambda_3LFIE_{tt}+\varepsilon_t$

المعادلة رقم(٤)..... $LFIF_t=h_0+h_2LGDP_t+h_3LEXC_t+h_4HFCE_t+\varepsilon_t$

حيث إن

الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة (t)	GDP_t
سعر الصرف للدينار العراقي خلال سنة (t)	EXC_t
الانفاق الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي خلال سنة (t)	$HFCE_t$
الانفاق الاستثمار النهائي للقطاع الحكومة خلال سنة (t)	FIE_t
معلمات للمتغيرات في معادلة الأولى	a_0,a_1,a_2,a_3,a_4,a_5
معلمات للمتغيرات في معادلة الثانية	$\beta_0, \beta_1, \beta,,\beta_4 , \beta_5$
معلمات للمتغيرات في معادلة الثالثة	$\lambda_0, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3 \lambda_4$
معلمات للمتغيرات في معادلة الرابعة	h_0,h_2,h_3, h_4, h_5
حد الخطأ	$\varepsilon_{t1}, \varepsilon_{t2}, \varepsilon_{t3}, \varepsilon_{t4}$

يلاحظ أن نماذج المنظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، والذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة.

ثالثاً.عرض وتفسير النتائج:

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، فإن نتائج التقدير على النحو الآتي :

أ: الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

تعدّ بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية لاسيما تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة؛ ذلك لأن غياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية، مثل مشكلة الانحدار الزائف (Faraj,2021:525).

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج الآتية –الجدول (٢) يعرض نتائج التحليل :

جدول (٢):نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات داخلة النموذج

المتغيرات	Level(المستوى)		1st Difference (الجذور الوحدة)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
سعر الصرف للدينار العراقي(EX)	0.8352	0.7199	0.0007*	0.0047*
الناتج المحلي الإجمالي	0.8899	0.084*	0.0000*	0.0000*
الانفاق الاستهلاكي لقطاع العائلي	0.9835	0.0659	0.0003*	0.0012*
الانفاق الاستثماري الحكومي	0.2094	0.1069	0.0005*	0.0036*

المستوى المعنوية عند (١% *) و(٥% **) و(١٠% ***) على التوالي.

الاستقرارية المتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم

يجب ان يكون متغير مستقرا في حالات الثلاث التقاطع والتقاطع مع الاتجاه Intercept - Trend /

تم استخدام متغيرات الخارجية ضمن متغيرات الخارجية داخل منظومة معادلات الانية

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views 9.

يظهر أن جميع المتغيرات في نموذج (سعر الصرف للدينار العراقي، الانفاق النهائى للاسرة، والانفاق الاستمثاري الحكومي والناتج المحلي الاجمالي) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Trend – Intercept) عند مستوى المعنوية (١٪، ٥٪ و١٠ ٪) على التوالي. لذا يعد ضمن المتغيرات المستقرة في الفرق الاول وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج للان كل المتغيرات الدراسة استقروا بعد أخذ الفرق الأول.

ب: **التكامل والتكامل المشترك** (Co -Integration Analysis / Johannsen test)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، نذكر أنه هناك سلاسل زمنية لهما درجة التكامل (I(1)) نفسها، وهناك احتمال التكامل المشترك بين متغيرات الدرسة، ويعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري وجود علاقة واحدة على الأقل بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٣).

الجدول(٣) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الدراسة

متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Trace)	القيمة الحرجة	Prob**
سعر الصرف	لايوجد*	63.62920	47.85613	0.0009
الناتج المحلي الإجمالي	على الأقل ١*	25.68994	29.79707	0.1382
الانفاق الاستهلاكي	على الأقل ٢	9.978067	15.49471	0.2824
الانفاق الاستثماري	على الأقل ٣	3.053101	3.841466	0.0806

نتائج الاختبار: وجود (١) متجهة متكاملة،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥%)

تم ادخال المتغيرات الداخلية و الخارجية في اختبار التكامل المشترك

متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic) Max-Eigen	القيمة الحرجة	Prob**
سعر الصرف	لايوجد*	0.754672	37.93927	27.58434
الناتج المحلي الإجمالي	على الأقل ١	0.441176	15.71187	21.13162
الانفاق الاستهلاكي	على الأقل ٢	0.226230	6.924966	14.26460
الانفاق الاستثماري	على الأقل ٣	0.106919	3.053101	3.841466
نتائج الاختبار: وجود (١)متجهة متكاملة،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥%) تم ادخال المتغيرات الداخلية و الخارجية في اختبار التكامل المشترك تم اجراء الاختبار التكامل لمتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم على المتغيرات الدراسة				
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views 9.				

تتبين لنا نتائج الاختبار من خلال الجدول (٣) كما يأتي:

١. اختبار الأثر: تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥%)، ويوجد على الأقل (١) **متجهة متكاملة** للمنظومة معادلات النموذج

٢. اختبار القيمة الذاتية العظمى: تم التوصل إلى النتيجة نفسها من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى، والنتيجة هي رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة(Max-Eigen stastic) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥%)، وتوجد على الأقل (١) **متجهة متكاملة** لمنظومة معادلات النموذج

ج.اختبار السببية:

إن تشابك العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية يجعل تحديد اتجاه السببية صعباً، لذا يتم اللجوء إلى إجراء اختبار العلاقة السببية من أجل تحديد انتقال التأثير ولتلافي عدم دقة نماذج الانحدار الذي يؤدي إلى الانحدار الزائف الذي يجعل النتائج المتحصل عليها غير دقيقة.

يظهر من خلال الجدول(٤) أنه يسبب متغير سعر الصرف للدينار العراقي مع فجوة زمنية واحدة تغيرا في كل من الناتج المحلي الإجمالي،والانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، والانفاق الاستثماري النهائي للقطاع الحكومي وعند مستوى المعنوية (٠,٠٥)و(٠,٠١٠)، والناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيراً في سعر الصرف للدينار العراقي الانفاق الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي عند مستوى المعنوية(٠,٠٥)، أما ما يتعلق الانفاق الاستثماري النهائي للقطاع الحكومي نجد انه يسبب تغيرا في كل من (سعر الصرف للدينار العراقي،والناتج المحلي الإجمالي،والانفاق الاستهلاكي النهائي للاسرة).

الجدول(٤) نتائج اختبار السببية بين المتغيرات الدراسة

الفرضية الصفرية*	F-Statistic	Prob**	القرار
علاقة (EX) و(GDP)	4.41114	0.0460	رفض الفرضية الصفرية
علاقة (GDP)و(EX)	11.1409	0.0026	رفض الفرضية الصفرية

الفرضية الصفرية*	F-Statistic	**Prob	القرار
علاقة بين (HFCE)و(EX)	0.26509	0.6112	قبول الفرضية الصفرية
علاقة (EX)و (HFCE)	13.2204	0.0013	رفض الفرضية الصفرية
علاقة (FIE) و(EX)	4.28820	0.0489	رفض الفرضية الصفرية
علاقة (EX)و (FIE)	3.75978	0.0639	رفض الفرضية الصفرية
علاقة بين (HFCE)و(GDP)	0.46087	0.5032	قبول الفرضية الصفرية
علاقة بين (GDP)وا(HFCE)	6.32187	0.0184	رفض الفرضية الصفرية
علاقة بين (FIE)و (GDP)	12.1283	0.0018	رفض الفرضية الصفرية
علاقة بين (GDP)و(FIE)	0.04317	0.8371	قبول الفرضية الصفرية
علاقة بين ا(FIE)وا(HFCE)	20.2225	0.0001	رفض الفرضية الصفرية
علاقة بين (HFCE)و(FIE)	0.63765	0.4321	قبول الفرضية الصفرية

*ينص الفرضية الصفرية على عدم وجود العلاقة السببة بين المتغيرات الدراسة.

تم اجراء هذا الاختيار مع اخذ درجة التاخر الزمني واحد(١)،وعدد المشاهدات للاغلبية المتغيرات ضمن الاختبار كان(٢٨)

**مستوى المعنوية (١%،٥%،١٠%)

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views 9

يتضح من الجدول(٤) أنه توجد العلاقة السببية ذات اتجاهين بين اكثر من متغير ،منها(سعر الصرف للدينار العراقي،الناتج المحلي الإجمالي،الانفاق الاستثماري النهائي للقطاع الحكومي)، أي وبناءاً على النظرية الاقتصادية و نتائج اختبار السببة يمكن الاعتماد على منظومة المعادلات الانية.

د.تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation**):**

يمكن تعريف منظومة المعادلات الآنية بأنها "مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين متغيرات الاستجابة والمتغيرات التوضيحية، بحيث إن المتغيرات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في آن واحد".

وتمثل منظومة المعادلات الآنية (system equations Simultaneous) وجود العلاقة السببية باتجاهين، الأول من المتغير المستقل (variable Independent) إلى المتغير التابع (variable Dependent) ، والثاني من المتغير التابع إلى المتغير المستقل، وهذا التأثير المتبادل يجعل الفرض الذي يتعلق باستقلال المتغير العشوائي عن المتغير المستقل غير صحيح، وبالتالي فإن مقدرات المربعات الصغرى الاعتيادية تكون متحيزة (Biased) وغير متسقة(Inconsistence) لذلك فان وجود تأثير ذي اتجاهين في الدالة يعني بحد ذاته ضرورة وجود معادلتين أو مجموعة من المعادلات لوصف العلاقة بين متغيرين، فالمتغير التابع في المعادلة الأولى قد يوجد ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة في المعادلة الثانية، لذلك يؤدي دورًا مزدوجًا إذ يكون هو الأثر في المعادلة الأولى والمؤثر في المعادلة الثانية.

بما إن تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات منظومة المعادلات الآنية سينتج تقديرات متحيزة وغير متسقة، ونظرًا لمخالفة الفرض القائل بعدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير التوضيحي بالقيم المتتابعة للخطأ العشوائي، وهذا يتطلب استخدام طرائق أخرى للتقدير حسب حالة التشخيص لكل معادلة من

معادلات المنظومة[٢]، بحيث يكون من شأن هذه الطرائق إعطاء تقديرات تتمتع بخصائص التقدير الجيد لمعلمات منظومة المعادلات الآنية(Faraj,2017,174)

تعد تشخيص منظومة المعادلات المشاكل الأساسية التي تواجه النموذج القياسي، ويقصد بالتشخيص اختبار كل معادلة من معادلات المنظومة لمعرفة ما إذا كان بالإمكان الحصول على مقدرات وحيدة Estimator) (Uniqueللمعلمات الهيكلية التي تتصف بالاتساق وعدم التحيز، ومن خلال اختبار التشخيص يمكن معرفة ما إذا كانت كل معادلة في منظومة المعادلات الآنية غير مشخصة أو قابلة للتشخيص، وتكون المعادلة غير مشخصة عندما لا يكون هنالك حل لتقدير معلماتها، ويتم ذلك من خلال شرطي الترتيب(Order Condition) والرتبة(Rank Condition) ، وفقًا شرط الترتيب تكون المعادلة مشخصة تمامًا (Exact or Just Identified) وذلك عندما يكون عدد المتغيرات الكلية مطروحًا منها عدد المتغيرات الخارجية (variables Exogenous) مساوي إلى عدد المتغيرات الداخلية (Endogenous variables) مطروحا منها واحد[٣](Dhrymes,2012:175)

أي $K-k=M-1$

اما حسب شرط الرتبة (Rank Condition) يتم ترتيب المعلمات المقابلة للقيم المفقودة في المعادلة المراد تشخيصها، ووضعها في مصفوفة، فإذا كانت قيمة المحددة لهذه المصفوفة غير متساوي للصفر، فإن المعادلة تكون مشخصة. وأما في حالة كونها مساوية إلى الصفر ففي هذه الحالة فان المعادلة تكون غير مشخصة، وبالتالي لا يمكن تقدير معلماتها. (William H,2003:390)

تجدر الإشارة هنا إلى إن منظومة المعادلات الهيكلية تكون غير مشخصة، إذا كانت واحدة أو أكثر من معادلاتها غير مشخصة، وهذا النوع من النماذج الهيكلية لا يمكن تقدير معالمه بأي أسلوب من أساليب القياس الاقتصادي، أما إذا كانت كافة معادلات المنظومة مشخصة تمامًا فتكون المنظومة ككل مشخصة تماماً، ويمكن تقدير معالمها الهيكلية بموجب طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين(Two Stage Least Square) أو طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (Indirect Least Square) أو طريقة المتغيرات المساعدة (Instrumental Variable) أو طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات المحددة (Limited

---

[٢] المرحلة الأ ولى يتم اجراء انحدار لكل متغير داخلي على مجموعه المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج الهيكلي والذي يقود إلى قيمه مقدرة للمتغير الداخلي اما المرحلة الثانية تتضمن استخدام القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية الموجودة على يمين المعادلة الهيكلية وذلك عوضا عن قيمها الأصلية في انحدار عادي ثان، ويعني ذلك استخدام القيم المقدرة وتسمى متغير آداه Instrumental variable بدلا عن القيم الحقيقية لتلك المتغيرات عند اجراء الانحدار. ويتم استخدام طرق القياسية بناءاً علىشرط الترتيب و شرط الرتبة.

[٣] وتكون المعادلة فوق التشخيص(identify Over) عندما يكون عدد المتغيرات الخارجية الكلية مطروحًا منها عدد المتغيرات الخارجية والموجودة في المعادلة المراد تشخيصها أكبر من عدد المتغيرات الداخلية مطروحًا منها واحد.اي $K-k > M-1$، وإن المعادلة تكون تحت التشخيص(identify Under) عندما يكون عدد المتغيرات الخارجية الكلية مطروحًا منها عدد المتغيرات الخارجية والموجودة في المعادلة المراد تشخيصها اقل من عدد المتغيرات الداخلية مطروحًا منها واحد. أي $K-k<M-1$

(Information Maximum Likehood، واخيرًا إذا كانت معادلات المنظومة فوق التشخيص ،فان معالمها يمكن تقديرها عن طريق المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل (There Stage Least Square).

الجدول (٥): تقدير المعلمات منظومة المعادلات الآنية باستخدام النموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

تقدير معلمات النموذج (١) سعر الصرف للدينار العراقي				
المتغيرات المستقلة	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
الناتج المحلي الاجمالي(LGDP)	0.699	0.083615	8.364556	0.0000
الانفاق الاستهلاكى(LHCE)	-0.347	0.087016	-3.992126	0.0005
الانفاق الاستثماري (LGIE)	-0.130	0.010793	-12.81960	0.0000
تقدير معلمات النموذج (٢) الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي				
المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
سعر الصرف(LExc)	0.001	0.000247	7.380293	0.0000
الانفاق الاستهلاكى(LHCE)	0.770	0.037360	20.61284	0.0000
الانفاق الاستثماري (LGIE)	0.265	0.038118	6.952875	0.0000
تقدير معلمات النموذج (٣) الانفاق الاتسهلاك النهائي للقطاع العائلي				
المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
سعر الصرف(LExc)	-0.002	0.000563	-4.667388	0.0001
الناتج المحلي الاجمالي(LGDP)	1.344	0.087273	15.40575	0.0000
الانفاق الاستثماري (LGIE)	-0.397	0.095298	-4.166181	0.0004
تقدير معلمات النموذج (٤) الانفاق الاستثمار الحكومي				
المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
سعر الصرف(LExc)	-0.006837	0.000401	-17.05850	0.0000
الناتج المحلي الاجمالي(LGDP)	3.655893	0.534409	6.841008	0.0000
الانفاق الاستهلاكى(LHCE)	-2.785373	0.548690	-5.076402	0.0000

*تم ادخال الوغاريتم على جميع المتغيرات الدراسة على

كما تم استخدام الثلاث المتغيرات الأداة (الوسيط) منظومة المعادلات الانية،حيث تم استخدام(الاستثمار الأجنبي المباشر،متغير الوهمي،البطالة) لنموذج خاصة بالسعر الصرف، و(التضخم،عرض النقدي،البطالة) لباقي النماذج المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨) وباستخدام برنامج Eviews 9

تقييم النموذج الأول الخاص خاصة بسعر الصرف للدينار العراقي يتبين من الجدول (٥):

أن معامل الناتج المحلي الاجمالي تشير إلى أثر إيجابي (طردي) ومعنوي لسعر الصرف للدينار العراقي، فقد بلغت قيمة مرونة الناتج المحلي الإجمالي نسبة(٠,٥)، أي: إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,١)

تساهم في سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (٠,٦٩) وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.

اما بالنسبة للانفاق الاستهلاكي فكان ذا أثر سلبي في سعر الصرف للدينار العراقي ، أي ان ارتفاع معدل الفقر او نسبة الاشخاص الذين يعانون من الفقر يؤثر سلبياً في القيمة الدينار العراقي، حيث إن المرونة المقدرة للانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري شكلت (٠,٣٤) و(٠,١٣) على التوالي، أي: إن التغير في نسبة الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري بمقدار (١%) يؤدي إلى التغير في سعر الصرف للدينار العراقي بالاتجاه الأدنى بنسبة (٠,٣٤) للانفاق الاستهلاكي ونسبة(٠,١٣) للانفاق الاستثماري، وهذه النتيجة تتفق مع الاقتصاد العراقي لان زيادة الانفاق الحكومي(الاستهلاكي–الاستثماري) في العراق (البلد المستورد) تؤدي الى زيادة عرض النقد، وزيادة الطلب المحلي، وارتفاع الأسعار، وثم ارتفاع التضخم الذي يؤثر سلبا على سعر صرف الدينار العراقي.

تقييم النموذج الثاني الخاص بالناتج المحلي الاجمالي يتبين من خلال الجدول (٥):

ان لسعر الصرف للدينار العراقي كان ذا اثر ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة، حيث ان المرونة المقدرة ل (Exc) شكل (٠,٠٠١)، أي ان تغير في نسبة سعر الصرف للدينار العراقي بمقدار(١%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بنسبة(٠,٠٠١).وهذه نتيجة تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، إلا أن ضعف العلاقة بين سعر صرف و الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد يرجع الى الاعتماد الرئيس لأقتصاده على الصادرات النفطية (بالدولار)، والاستيرادات (بالدولار).

اما بالنسبة لمعامل كل من الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري فكانت مقبولة من الناحية الاقتصادية، فكل من معلمتي الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري موجب، وهذا يدل على أن كُلاً الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري يؤثران بصفة إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبتي(٠,٧٧)،(٠,٢٦)على التوالي.

تقييم النموذج الثالث الخاص الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، يتبين من الجدول (٥):

ان الاقتصاد العراقي الاقتصاد الاحادي الجانب، أي يعتمد على الإيرادات النفطية ، ويؤثرهذا سلباً في سعر الصرف للدينار العراقي من خلال الانفاق بشقيه (الاستهلاكي–الاستثماري)، ويؤكد النموذج المقدر هذا الواقع، للان اثر سعر الصرف للدينار العراقي كان سلبياً على الانفاق الاستهلاكي، أي كلما ارتفع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الاخرى(الدولار) بنسبة(١%) يؤثر هذا الأخير سلباً بمقدار(٠,٠٠٢)في الانفاق الاستهلاكي، لان هذا يعني زيادة المستوى العام للأسعار(الاستيرادات) وانخفاض القدرة الشرائية لدى الافراد يعني زيادة نسبة الافراد، الذين يعانون من الفقر، وكذلك بالنسبة للانفاق الاستثماري.

اما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فكان ذا أثر ايجابي في الانفاق الاستثماري، أي: ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) تساهم في ارتفاع الانفاق الاستهلاكي بنسبة(١,٣) وان سبب قوة الارتباط بين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي يعود الى واقع الاقتصاد العراقي حيث تشكل نسبة النفقات التشغيلية (التي تمول الانفاق الاستهلاكية) اكثر من(٧٠) من اجمالي النفقات العامة.

تقييم النموذج الرابع الخاص بالانفاق الاستثماري الحكومي يتبين من الجدول (٥):

إن معامل الناتج المحلي الاجمالي تشير إلى أثر إيجابي (طردي) ومعنوي في الانفاق الاستثماري العراقي، فقد بلغت قيمة مرونة الناتج المحلي الإجمالي نسبة(٣,٦)، أي: إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,١) تساهم في ارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي بنسبة (٣,٦)، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية،كذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة الدراسة اثرت إيجابيا في زيادة النفقات الاستثمارية، لان النفقات الاستهلاكية و النفقات الاستثمارية تمول عن طريق الإيرادات النفطية، ويؤثر هذا بصورة مباشرة في كل من الانفاق الحكومي و لناتج المحلي الإجمالي.

اما بالنسبة العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي وسعر الصرف للدينار العراقي فكانت هذه العلاقة سلبية، أي: كلما ازداد سعر الصرف للدينار العراقي بنسبة(١%) اثر ذلك سلبا في الانفاق الاستثمار الحكومي بنسبة(٠,٠٠٦) لعل سبب في ذلك يرجع الى تفشي ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي خلال المدة التسعينيات من القرن الماضي و تدهور القيمة العملة العراقية.

وان معلمة الانفاق الاستهلاكي تشير الى العلاقة العكسية بين الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي؛ حيث ان زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي بنسبة(١%) تؤثر بنسبة كبيرة جدا في الانفاق الاستهلاكي، للان الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة زيادة النفقات العامة(زيادة شكلية ناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار) ويؤثر هذا سلبيا في النفقات العامة بشقيها(الاستهلاكي والاستثماري)،وبما ان نسبة النفقات التشغيلية اكثر من النفقات الاستثمارية فان اثر زيادة النفقات الاستثمارية يكون كبيرا و سلبياً في النفقات الاستهلاكية.

د: **الاختبارات التشخيصية لمصداقية نماذج (** Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

***اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج :هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أنأهمها هو:** (R^2، Adjusted R^2، Std.Error)، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول (٦): نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النماذج	R-Squared	Adj. R2	S.E.of regression	القرار النهائي
سعر الصرف (Exc)	٠,٧٤	٠,٧٢	٠,١٣	معنوي ومقبول
الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,١٩	معنوي ومقبول
الانفاق الاستهلاكي(HCE)	٠,٧٩	٠,٧٧	٠,٢٩	معنوي ومقبول
الانفاق الاستثماري(GIE)	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٧٣	معنوي ومقبول

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨) وباستخدام برنامج E-views

يتبين من الجدول (٦) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared و R^2 Adjusted) مرتفعة ومقبولة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وأن الخطأ المعياري للنماذج المقدرة لم يتجاوز نسبة(٠,٨) وهذا يؤكد أن النماذج المقدرة كلها مناسبة.

*** اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators**

من اجل فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، واستخدم النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإن النموذج المقدر يجب ان يكون خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية، يلخص الجدول الآتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

الجدول(٧): الاختبارات التشخصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	سعر الصرف	الناتج المحلي الإجمالي	تقييم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي Durbin-Watson	D.W= ١,٥٢	D.W= ٢,٢٠	لا توجد المشكلة
Breusch-Godfrey Test:	Prob.F=٠,٩٤> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٤٥ > ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F=٠,٢٢ > ٠,٠٥	Prob.F=٠,٤٤ >٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-bera)	Prob.J.B=٠،١٥ > ٠,٠٥	Prob.J.B=٠,٩٨٧> ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F=*٠,٧٣>٠,٠٥	Prob.F=٠,٤٤ >٠,٠٥	لا توجد المشكلة
المشاكل القياسية ونوع الاختبار	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	تقيم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي Durbin-Watson	D.W= ٢,٢٠	D.W= ٢,٢٢	لا توجد المشكلة
Breusch-Godfrey Test:	Prob.F=٠,٧٦> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٤٨ > ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F=٠,٣١> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٥٩ >٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-bera)	Prob.J.B=٠,٩٨> ٠,٠٥	Prob.J.B=٠,٩٨٨> ٠,٠٥	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F=٠,٢٩ >٠,٠٥	Prob.F=٠,٢٩ >٠,٠٥	لا توجد المشكلة

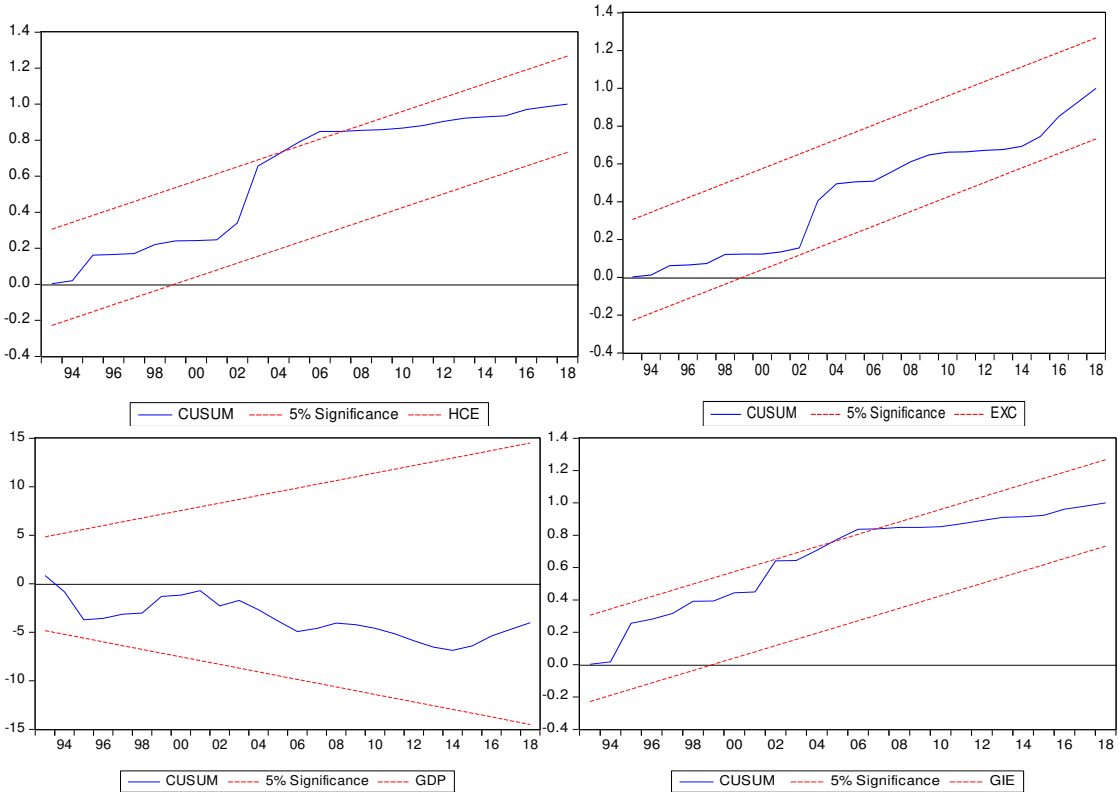
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٨) وباستخدام برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول (٧) ومن خلال استخدام النموذج (2SLS) ، يتبين أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين، والتشخيص، والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

هـ: الاختبار لاستقرارية النماذج (CUSUM Test):

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (2SLS)، فإن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع

(CUSUM Test)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (٥%)، وهذا يؤكد أن متغيرات الدراسة ساكنة، والشكل (٢) يترجم سكون المعلمات للنموذج، ويؤشر السكون بين المتغيرات الظاهرة المدروسة؛ لأن جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.



الشكل (٣) اختبار الاستقرارية للنماذج

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج(Eviews9)

١. من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي منذ (١٩٩٠) والتي أثرت سلباً في عملية النمو الاقتصادي في العراق هي الحرب والحصار الاقتصادي والتردي الأمني والإرهاب وقمع السلطات والتنازُع السياسي بين القوى الرئيسة في العراق. إن هذه الظروف ساهمت في تدمير البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية بجميع فروعها.

٢. هدفت الدراسة الى تحليل الاثار التوزيعية لسعر الصرف، بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة ونتائج اختباري (الاستقرارية–السببة) تم استخدام مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية ضمن منظومة المعادلات الانيه لتحديد الاثارمتبادلة بين سعر الصرف ومتغيرات الدراسة.

٣. أظهرت النتائج القياسية أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي في العراق وأغلبية المتغيرات الاقتصادية، لان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤثر إيجابيا في تحسين باقي المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في سعر الصرف الدينار العراقي،الانفاق النهائي للقطاع العائلي، والانفاق الاستثماري الحكومي

٤. اما بالنسبة للاثار التوزيعية لسعر الصرف للدينار العراقي في متغيرات الدراسة فكانت متباينة،حيث ان تغير سعرالصرف اثر ايجابياً في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وان التغير في سعر الصرف للدينار العراقي بمقدار(١%)يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بنسبة(٠,٦).وهذه نتيجة تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وواقع الإصلاحات النقدية والمالية التي قام بها واضعو السياسة في العراق لتقوية العلاقة بين الاستقرار الحقيقي والاستقرار النقدي.

٥. اثر سعر الصرف للدينار العراقي سلبياً على الانفاق الاستهلاكي، أي: كلما ارتفع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الاخرى(الدولار) بنسبة(١%) أثر سلباً بمقدار(٠,٣٤) على الانفاق الاستهلاكي، لان ارتفاع سعر الصرف يعني زيادة مستوى العام للأسعار(الاستيرادات) وانخفاض القدرة الشرائية لدى الافراد، كذلك يعني ارتفاع نسبة الافراد الذين يعانون من الفقر او لا يقدرون على زيادة النفقات الاستهلاكية نتيجة للاثار السلبية لسعر الصرف للدينار العراقي.

٦. اما بالنسبة لاثر سعر الصرف للدينار العراقي في الانفاق الاستثماري الحكومي، فأظهرت نتيجة الدراسة القياسية ان ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على الانفاق الاستثماري، قد يرجع هذا الأثر السلبي الى واقع الاقتصاد العراقي (الاقتصاد الريعي) الاحادي الجانب، حيث ان الانفاق الاستثماري في الغالب يتم تمويله عن طريق الاسيترادات(التي يتم شراؤها بالدولار او العملات الاجنبية) لذا فان التغير في سعر الصرف للدينار العراقي يؤثر سلبا في الانفاق الاستثماري الحكومي.

٧. أظهرت نتيجةالناتج الدراسة القياسية ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري، حيث ان زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي بنسبة(١%) تؤثر بنسبة كبيرة جدا في الانفاق الاستهلاكي، لان الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة زيادة النفقات العامة(زيادة شكلية ناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار) ويؤثر هذا سلبيا على النفقات العامة بشقيها(الاستهلاكي والاستثماري)،وبما ان نسبة النفقات التشغيلية اكثر من النفقات الاستثمارية فان اثر زيادة النفقات الاستثمارية يكون كبيرا وسلبياً في النفقات الاستهلاكية.

ثانياً.التوصيات

في ضوء ما سبق من الاستنتاجات نقترح ما يأتي:

١. إن سياسة التنويع الاقتصادي أحدى أهم وسائل تحقيق استقرار فعلي في أسعار الصرف ، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي حاضرًا ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، وارتباط أغلبية النفقات الاستثمارية والاستهلاكية بالاستيرادات ممولة بالعملات الاجنبية ،وهذا يضعف العلاقة

بين سعر الصرف للدينار العراقي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي.

٢. ضرورة الاستمرار على عمليات السوق المفتوحة التي ساهمت في اسقرار نسبي لسعر صرف الدينار العراقي، للان أي تغير في سعر الصرف للدينار العراقي يجب ان يكون تدريجيا لتجنب الاثار السلبية لانخفاض القيمة الدينار العراقي في الاقتصاد احادي الجابن.

٣. ضرورة ترشيد النفقات العامة بحيث تكون نسبة الانفاق الاستثماري اكبر مقارنة بالانفاق الاستهلاكي، وذلك من خلال تقديم الدعم الائتماني للقطاع الخاص ،والعمل على تنويع مصادر الدخل للقطاع العائلي من خلال توفير فرص العمل في قطاعي العام الخاص وتقديم الإعانات للاعمال الحرة والمهنية.

٤. التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني الداخلي ووقف النزاعات والصراعات السياسية؛ لأن هذه الأمور من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وتضعف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

Refrences

Al-Barbari, Hind Morsi Muhammad Ali ,(2021)Exchange rate liberalization policies and their impact on poverty and income distribution in Egypt, , Journal of Politics and Economics, Article 9 , Volume 10, Issue (9) January 2021 , Page 1-37

AlSaadi, Subhi H.,Abid Ayad H, (2011) the effects of devaluation on some economic variables ,especially ,transfer of capital among the countries in the world, AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, Volume 4, Issue 7, Pages 86-110

Abas,Sabah NOoori,(2008),The Impact of inflation on the equilibrium exchange rate of the Iraqi dinar for the period 1990-2005 (applied paper)) ,Journal of Baghdad College of Economic sciences University,Volume , Issue 17, Pages 53-76

Al Agouza, Eman Ali M.,(2023), The Distributional Effects Liberalizing the Exchange Rate in the Egyptian E conomy During (1990-2018), Arab Journal of Administration, , Volume 43, Issue 4, P 35-67, ,(Under Publition)https://aja.journals.ekb.eg/article_179467_ef13cc6bbc772e1e39f8d05ad453e598.pdf

AL ani,imaad mohammed ali, AbdulRahman ,zahraa faris khaleel,(2019),

Analysis of the relationship between Government spending compression and the window of the currency and its impact on the exchange rate of the Iraqi dinar,*journal of Economics And Administrative Sciences, Volume 25, Issue 112, Pages 250-276*

AL- zurfi, Harith R. Attieh,(2018), Measurement and Analysis of the relationship between The General Budget , exchange rate and customs taxes in Iraq for the period (1988- 2017),Master thesis, Economic College University of Karbala,Iraq https://uokerbala.edu.iq

Al-Hosary, Tariq Farouk,(2010), international economy, Modern Library,Egypt

Al-Rubaie, Rajaa Khudair Abboud Musa and Al-Asadi, Sabah Rahim Mahdi. 2013. The impact of exchange rate movement on economic growth in light of global trade liberalization: An analytical study in some Arab countries for the period (1990-2007). Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Vol. 2013,p. p. 1-36.https://search.emarefa.net/detail/BIM-542511

Al-shukari , Abduadem,(2013), Impact of exchange rate on inflation in Iraq for the period (1991-2010) (An Empirical Study) AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, Volume 15, Issue 4, Pages 140-160

Bailliu, J., Lafrance, R., & Perrault, J. F. (2003). Does exchange rate policy matter for growth?. International Finance, 6(3), 381-414.

Bakhshi, Zahra, and Mehrzad Ebrahimi. "The effect of real exchange rate on unemployment." Marketing and Branding Research 3 (2016): 4-13.

Boug, P., Cappelen, Å., & Eika, T. (2013). Exchange rate pass-through in a small open economy: the importance of the distribution sector. Open Economies Review, 24(5), 853-879.

Centeral Iraq Bank,(2020), Annual Statistical Bulletin(2004-2020), t Research & Statistics,Iraq, https://cbi.iq/news/view/492

Cooper, R. N. (1971). Currency Devaluation in Developing Countries: By Richard N. Cooper (No. 86). Princeton, NJ: International Finance Section, Princeton University.

Cravino, J., & Levchenko, A. A. (2017). The distributional consequences of large devaluations. American Economic Review, 107(11), 3477-3509.

Dhrymes, Phoebus J., (2012), Topics in advanced econometrics: Volume II linear and nonlinear simultaneous equations. Springer Science & Business Media, New York, US

Dornbusch, R. (1976). Exchange rate expectations and monetary policy. Journal of International Economics, 6(3), 231-244.

Faraj, M. (2021). The impact of financial development on economic growth in Iraq for the period (2004-2018):An Analytical Econometric Study. Journal of Economics and Administrative Sciences, 27(126), 517-533. https://doi.org/10.33095/jeas.v27i126.2122

Faraj,Mardin M,(2017), The impact of international Trade Liberalization on Sustainable Development in Iraq with Reference to the Kurdistan Region,PhD thesis, Dep.of Economics,Faculty of Commerce,Mansoura University.

FARAJ, M. M., & SAEED, S. J. H. (2021). **Measurement and Analysis The impact of Monetary Policy on The economic stability in Iraq for the Period (1990-2019) using the Magic Square of Kaldor**. *Journal of Duhok University*, *24*(1), 91-112. https://doi.org/10.26682/hjuod.2021.24.1.6

Fischer, S. (2001). Exchange rate regimes: is the bipolar view correct?. Journal of economic perspectives, 15(2), 3-24.

Genberg, H., & Swoboda, A. K. (2005). Exchange rate regimes: Does what countries say matter?. IMF Staff Papers, 52(1), 129-141

Guzman, M., Ocampo, J. A., & Stiglitz, J. E. (2018). Real exchange rate policies for economic development. World Development, 110, 51-62.

Hoang, L. H. (2016). The role of exchange rate in supporting trade balance in Vietnam (No. BOOK). Graduate Institute of International and Development Studies.

Ibn AlBahr,muhmmed,Sanosy Ali,(2019),Analyser et mesurer l'impact des variations taux change nominal sur le taux d'inflation en Algérie au la période (1985-2017), Journal of Economic and Financial Research,Volume 6, Issue 1, Pages 156-181

IMF,(2003), Exchange Arrangements and Foreign Exchange Markets:Developments and Issues, International Monetary Fund https://doi.org/10.5089/9781589061774.083

Juvenal, L. (2011). Sources of exchange rate fluctuations: Are they real or nominal?. Journal of International Money and Finance, 30(5), 849-876.

Kandil, M., & Mirzaie, I. (2005). The effects of exchange rate fluctuations on output and prices: evidence from developing countries. The Journal of Developing Areas, 189-219.

Krugman, P. R. (1986). Pricing to market when the exchange rate changes.

Mokadem,Leila,(2020), The effect of fluctuations in foreign exchange rates on the returns of shares in capital goods companies in the Saudi financial marke,Algerian Review of Economic Development, Volume 7, Issue 1, P 283-298

Omojimite, B. U., & Oriavwote, V. E. (2012). An empirical assessment of the real exchange rate and poverty in Nigeria. Asian Economic and Financial Review, 2(1), 244.

Rabhi, A. (2021). Equilibrium Exchange Rate and Competitiveness in Morocco: Estimation by the ARDL Cointegration Model. The Journal of Applied Business and Economics, 23(4), 29-45

Razmi, A., Rapetti, M., & Skott, P. (2012). The real exchange rate and economic development. Structural Change and Economic Dynamics, 23(2), 151-169..

Reinhart, C. M. (2000). Mirage of floating exchange rates. American Economic Review, 90(2), 65-70..

Taylor, J. B. (2001). The role of the exchange rate in monetary-policy rules. American economic review, 91(2), 263-267.

Wali, S. A., & Kadhim, I. A. (2020). The Impact of Exchange Rate Fluctuations on The General Budget of Iraq Case Study Duration (2004-2018). Hammurabi journal for studies, (35).

William H. Greene (2003). Econometric Analysis, Fifth edition, New York University, New York, USA.

World Bank Group (Ed.), (2019), World Development Indicators(1990-2018), World Bank Publications, Washington, SA.https://data.worldbank.org/country/iraq

World Development Indicators.Washington, D.C.:The World Bank.World bank Indicators: https://data.worldbank.org/country/iraq